



### بيان الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار 15 تموز 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:  
**أولاً : في ذكرى حرب تموز 2006**

وافق مطلع الأسبوع الجاري الذكرى الثالثة لحرب تموز 2006. وبهذه المناسبة نستذكر الشهداء والجرحى الذين سقطوا جرّاء تلك الحرب الهمجية والعبثية، ولا ننسى الدمار الهائل الذي أصابنا ولم نتمكن حتى الآن من إزالة آثاره بصورة كاملة، إن على صعيد المنازل والمرافق العامة أو على صعيد الإقتصاد الوطني. كذلك لا ننسى التضامن الوطني، حكومةً وشعباً، أثناء تلك الحرب، الأمر الذي خفّف من وطأة الكارثة، كما فرض ورقة " النقاط السبع " اللبنانية أساساً للقرار الدولي 1701 الذي حظي بإجماع اللبنانيين. ما يؤسفّ له شديد الأسف ان هذا القرار الذي يشكل حجر الزاوية في حماية لبنان لا يزال ناقص التطبيق ويتعرض لإنتهاكات خطيرة من قبل معظم الأطراف المعنية، لاسيما اسرائيل وسوريا، وفقاً للتقارير الدورية الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن. إن قوى 14 آذار تعتبر حماية القرار 1701 مهمةً وطنيةً لبنانيةً، ينبغي أن تنهض بها الدولة والرأي العام معاً. وعليه فإن الدولة مطالبةٌ بالسعي الدائم لتنفيذ هذا القرار وتمكينه، باعتباره الأساس العملي والمنطقي السليم لأية استراتيجية دفاعية، كما أنه محكّ رئيس لوفاء لبنان بالتزاماته الدولية.

### ثانياً: في تأليف الحكومة

أن قوى 14 آذار ما زالت على موقفها المؤيد لتشكيل حكومة إنتلافية مع قوى 8 آذار في هذه الفترة، تحسباً للوضع اللبناني العام إزاء تحديات وإستحقاقات ماثلة في الأفق القريب، وإقتناعاً منها بوجاهة الشراكة على قاعدة امر الواقع، نظراً لبعض المصادرات الطائفية التي تحول في الوقت الراهن دون تشكيل حكومة من الأكثرية النيابية المنبثقة من إنتخابات ديموقراطية. مع ذلك ما زال موقف الفريق الآخر ينطوي على مفارقةٍ لا تسهّل التوافق. فهو إذ يطالب بالشراكة على قاعدة الثقة المتبادلة، فإنه في الوقت نفسه يصرّ على "الثلاث المعطل"، مباشرة أو مداورة، ومن خلال بعض التباينات في صفوفه، الامر الذي ينم عن انعدام الثقة في جانبه مسبقاً! إن هذا الموقف غير المتعاون لا يؤخر الأستقرار فحسب، بتأخيره تشكيل الحكومة ، بل يساهم في كشف لبنان أمام أخطار داهمة، ويساعد الخارج على الإدلاء بدلوه في الشؤون الداخلية اللبنانية. إن قوى 14 آذار تدعو رئيس الحكومة المكلف ورئيس الجمهورية إلى العمل معاً على قاعدة أنه لا عودة إلى تجربة التعطيل، وأن مصلحة الدولة فوق أي إعتبار. وتحت هذا السقف تدعوها إلى تذليل العقبات.

### ثالثاً: في الأمن والأمان الداخليين.

لا يمكن للدولة أن تقوم بينما تنام عاصمتها وتصحو على الخوف من سلاح يعشش في أحيائها، ويمارس هواية الترهيب في كل مناسبة، ولا تُعرف له وظيفة مشروعة!

كذلك لا يمكن التوفيق بين كون لبنان، هذا الصيف، على رأس البلدان المقصودة في المنطقة سياحةً وزيارات عمل، وبين سلاح منتشر في جميع مدنه يترصد الزائرين ويحنّهم على مغادرة البلاد، كما حصل في مدينة بعلبك منذ أيام! إن الأمان المطلوب للمواطنين والمقيمين لا يتوفر إلا بسيادة الدولة وأحادية سلاحها في الداخل. وعليه فإن قوى 14 آذار تجدد مطالباتها بخطة شاملة وحاسمة في هذا الشأن، إنطلاقاً من العاصمة بيروت، بجعلها مدينةً منزوعة السلاح، لاسيما وأن التدابير المتخذة حتى الآن – رغم جدّيتها – أظهرت عدم كفايتها، وأن كل يوم يحمل إلينا أخباراً عن أحداث متنقلة تثير القلق لدى المواطنين في كافة أنحاء لبنان.



### بيان الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار 29 تموز 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

#### أولاً : في تأليف الحكومة.

تأمل قوى 14 آذار أن تصدر مراسيم تأليف الحكومة الجديدة في وقت قريب، وبصورة تعكس الإرادة الشعبية التي عبّرت عن نفسها في الإنتخابات النيابية الأخيرة، من دون إشتراطات غير دستورية على الدولة، أو تحايل على قواعد اللعبة الديمقراطية، خصوصاً بعد التمكن من تجاوز بعض الضغوط التي مورست على الرئيس المكلف ورئيس الجمهورية.

#### ثانياً : في ذكرى مصالحة الجبل – آب 2001.

بمناسبة الذكرى الثامنة لمصالحة الجبل التاريخية، مطلع آب 2001، نشدّ على أيدي أهلنا في الجبل، مسلمين ومسيحيين، وندعوهم إلى مواصلة الإلفة والتآخي، نابذين الأصوات المتخصصة بنكأ الجراح. إن القيمة الإستثنائية لتلك المصالحة، فضلاً عن أنها طوت تاريخاً ثقيلاً من النزاع، هي في كونها قامت على روح إتفاق الطائف ومرجعية الدولة، كما شكّلت في الوقت نفسه خطوة أساسية نحو الإستقلال الثاني. هذا ونأمل من المصالحات والتفاهات الأخرى أن تستلهم الروح ذاتها وتستظل المرجعية ذاتها.

#### ثالثاً : في إلتزام القرار الدولي 1701.

تستنكر قوى 14 آذار حملة الإبتزاز المتواصل، من قبل إسرائيل وبعض الأطراف اللبنانية، للقرار الدولي 1701 وقوات اليونيفيل في الجنوب. وهي ترى أن هذه الحملة الظالمة إنما تصيب في الصميم المصلحة اللبنانية العليا ومصصلحة أهلنا في الجنوب الذين يستحقون الإستقرار والعيش الآمن.



### بيان الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار 5 آب 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري، وبعد التداول في الأوضاع السياسية العامة والشؤون الداخلية للحركة الإستقلالية، أصدرت البيان التالي الذي تعيد فيه تأكيد ثوابتها إستناداً إلى إجتماع 26 أيار 2009 – البريستول :

أولاً: في ثوابت الحركة الإستقلالية.

- إن الحركة الإستقلالية التي جسّدتها ثورة الأرز إنما قامت على أربعة أركان أساسية :
1. التضامن الإسلامي – المسيحي الذي إنتزع الإستقلال، ولولاه لما كان إستقلالاً عام 2005. هذا التضامن ضروري اليوم وغداً، مثلما كان بالأمس، للحفاظ على الإستقلال ولصون العيش المشترك.
  2. لبنان الوطن أولاً، رداً على تاريخ من الآلام والمهانة، تحت عنوان لبنان "الورقة" و "الساحة" و "المختبر" لكل أنواع المغامرات. وهذا المعنى ينبغي أن يبقى حاضراً في إرادتنا وعزيمتنا، لئلا نعود إلى ما علمنا وذقنا في ظل لعبة الأمم المفتوحة على مزيد من الألاعب.
  3. الحقيقة والعدالة من أجل مستقبل آمن لجميعنا. إذ لا أمان وإستقرار من دون عدالة.
  4. التضامن مع العالم العربي في سعيه إلى نجاح مبادراته للسلام وفرض إحترام قرارات الشرعية الدولية، وصولاً إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.
- ولبنان الذي استعاد حريته وقراره الحرّ ومكانته مدعو إلى لعب دوره المطلوب في تطوير العلاقات العربية ودفع عملية السلام، الأمر الذي يحصّنه ضد إحتمال أن يكون "جائزة ترضية" لأحد.
- هذه الثوابت تجد ضمانتها وحصنها المنيع في ضمير المرجعيات الوطنية الكبرى، وفي رأي عام إستقلالي، دلّل على حضوره المتوهّج وإرادته الصلبة في جميع المحطات الأساسية على مدى السنوات الأربع الأخيرة : من إنتفاضة الإستقلال 2005، إلى ذكرى 14 شباط السنوية في أصعب الظروف، إلى الإنتخابات النيابية الأخيرة.
- إن إلتزام قوى 14 آذار بهذه الثوابت هو إلتزام وطني وأخلاقي بالدرجة الأولى، يتجاوز الإجتهدات السياسية العابرة. وهو إلى ذلك إلتزام حرّ تُمليه القناعة ويُثبتها الإيمان بلبنان.

ثانياً: في تأليف الحكومة الجديدة.

رغم الإتفاق على الإطار السياسي العام للحكومة وتوجهاتها، كما أعلن الرئيس المكلف وسائر المعنيين، فإن الغموض ما زال يكتنف الخطوة الإجرائية التالية، الأمر الذي بلبل الرأي العام وضاعف قلقه، خاصة في أجواء التهديدات الإسرائيلية المتواصلة التي تتطلب منا المسارعة إلى توفير إستقرار الدولة. إن قوى 14 آذار التي إلتزمت الأخذ بـ «حكومة إئتلاف سياسي»، رغم أكثريتها البرلمانية، تحذّر من شتى المناورات الأيالة إلى تعطيل تشكيل الحكومة. وتدعو جميع الفرقاء لاسيما فريق 8 آذار إلى المطابقة بين الأقوال والأفعال.



### بيان الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار 23 أيلول 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

أولاً: بمناسبة عيد الفطر المبارك، نتوجه الأمانة العامة لقوى 14 آذار بالتهنئة والدعاء لجميع اللبنانيين.

ثانياً: عشية إنعقاد الدورة الرابعة والستين للجمعية العمومية للأمم المتحدة يوم الجمعة المقبل وإلقاء فخامة رئيس الجمهورية كلمة لبنان أمامها، تتوقع الأمانة العامة لقوى 14 آذار أن يكون هذا الإجتماع الرفيع المستوى مناسبة لتأكيد ثوابت الموقف اللبناني من عملية السلام في المنطقة، لاسيما التمسك بمبادرة السلام العربية والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بسيادة لبنان واستقراره، وبالأخص القرار 1701 بمندرجاته كافة وبآفاقه المفتوحة على "مبادئ وعناصر حلّ طويل الأمد" كما ورد في الفقرتين التنفيذيتين 8 و 9 من القرار المذكور. كذلك تأمل الأمانة العامة أن يكون هذا الإجتماع مناسبة لدعم ترشيح لبنان لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة، ولإعتماده مركزاً عالمياً لحوار الحضارات والأديان.

ثالثاً: تجدد الأمانة العامة موقفها من تأليف الحكومة الذي عبّرت عنه في بيان الأربعاء الماضي، والذي دعت فيه المعارضة إلى التزام الدستور والمؤسسات، واحترام نتائج الإنتخابات النيابية، وعدم تكبير رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف بشروط تعجيزية وإبتزازية تُفضي الى تكرار الفشل وإلى مزيد من انكشاف الوضع اللبناني أمام التعقيدات الإقليمية وأخطارها المُحدقة. كذلك تدعو الأمانة العامة الرئيس المكلف الى العمل على حكومة تلبي الإحتياجات الفعلية للبلاد، وفق برنامج واضح، وبما يتجاوز دوامة الحقائق والأسماء والشروط المُسبقة.

رابعاً: توقفت الأمانة العامة بأسف واستنكار أمام التهويل الذي ما زالت تمارسه قوى 8 آذار وبعض "أجهزتها"، والذي يقول صراحةً أو مداورةً: إمّا الرضوخ لشروطنا أو فإن "7 أيار" جاهزٌ للإعادة والتكرار! وقد جاءت التسريبات الأخيرة حول أعمال إرهابية تترصد بعض القيادات السياسية والدينية لتصبّ في طاحونة التهويل والهولين. نقول لهؤلاء وبكلّ هدوء: لستم أقوى من الجيش السوري أيوا الوصاية، وإن 14 آذار ما زال سلاحنا الأقوى والأول والأخير.



### بيان الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار 30 أيلول 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

أولاً: في الشأن الحكومي.  
فيما يواصل الرئيس المكلف، بحكمة وروية، إستشاراته النيابية لتشكيل الحكومة الجديدة، على نية التوصل إلى إئتلاف وطني يؤمن المشاركة المطلوبة من دون أن يلوي ذراع الدستور وينتهك نظام الجمهورية، وفيما يعبر الرأي العام اللبناني عن قلقه المتزايد من عواصف تُنذر بها الأزمات الإقليمية والدولية الراهنة، فضلاً عن قلقه من الأوضاع المعيشية والأمنية في البلاد، لاحظت الأمانة العامة لقوى 14 آذار، بأسف واستغراب، ثبات بعض القوى على موقفها غير المتعاون، لابل المعرقل، بما يُطيل انكشاف لبنان ويُضعف من قدرته على مواجهة الأستحقاقات الآتية.  
إن قوى 8 آذار المدعوة إلى المشاركة مدعوة أيضاً إلى التدليل عملياً، على حرصها في نطاق الدستور من دون تأويلات استنسابية، وبعيداً عن الأنانيات الضيقة.

ثانياً: في الإنتصار للبنان.  
تُهنئ الأمانة العامة اللبنانيين جميعاً على إستقبالهم الرائع الدورة السادسة للألعاب الفرنكوفونية، تحت عنوان "التضامن والتنوع والإمتياز"، فاستحقوا تنويه الأمين العام لمنظمة البلدان الفرنكوفونية الرئيس عبدو ضيوف الذي حيا فيهم " إنتصار الحوار على عدم التسامح، وانتصار صناديق الإقتراع على السلاح، وانتصار الأمل على اليأس... في هذه المنطقة من الشرق الأوسط التي لا تزال تشهد الكثير من العنف والحدق". إن نجاح لبنان في استقبال هذه التظاهرة الثقافية الإنسانية لأدليل متجدد على اهليته لأن يكون مركزاً عالمياً لحوار الأديان والثقافات.

ثالثاً: في حماية الجمهورية والدفاع عن الدستور  
تُجدد الأمانة العامة دعوتها لجميع الحريصين على معنى لبنان وعيشه المشترك إلى التنبه الشديد في هذا الوقت لما يدور في بعض الأوساط من رغبة في نسف إتفاق الطائف بدعوى عدم ملاءمته لموازن القوى الجديدة، هذا الإتفاق الميثاقى الذي دفعنا ثمنه جميعاً وارتضينا جميعاً وأضحى دستوراً للبلاد. كما وتشجب الأمانة العامة بعض الأصوات الإعلامية الخارجية التي أخذت تنعى النظام اللبناني وتدعو على تغييره، متدخلة في شؤوننا ومتطفلة على أسلوب عيشنا.

رابعاً: في دولة القانون  
تدعو الأمانة العامة القضاء اللبناني إلى الإسراع في بت قضية "الإفلاس الإحتيالي" الذي أقدم عليه المدعو - صلاح عز الدين، خصوصاً وإن هذا الإفلاس قد أضرّ بمصالح عدد كبير من المواطنين المُعزّر بهم وبات قضية عامة بانعكاساته المعنوية.



### بيان الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار 7 تشرين الأول 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

**أولاً -** توقفت الأمانة العامة لقوى 14 آذار عند الإعتداء الجبان الذي حصل ليلاً على أهالي عين الرمانة وأدانت هذا الإعتداء السافر على المواطنين الأمنيين في منازلهم.

إن الأمانة العامة تدعو جميع اللبنانيين إلى التيقظ والحذر من المخطط الهادف إلى تعميم الفتنة ونقلها من منطقة إلى أخرى وخلق جو متوتر ضاغط من أجل تمرير مخططات مشبوهة.

كذلك أكدت الأمانة العامة على مسؤولية الجيش والقوى الأمنية في حماية اللبنانيين، كل اللبنانيين دون تمييز في كل المناطق وتطلبها باتخاذ التدابير الكفيلة لحمايتهم وتحفظ أمنهم وسلامتهم.

**ثانياً -** ترحب الأمانة العامة بزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز إلى دمشق، التي تتم في سياق الجهد السعودي المبذول منذ عدّة شهور لتوحيد الصف العربي وإعادة تكريس العمل العربي المشترك وإستعادة سوريا إلى الإستراتيجية العربية المتمثلة في مبادرة السلام العربية.

وإذ تؤكد أنّ لبنان كان على الدوام ذا مصلحة في التضامن العربي، فإنّ الأمانة العامة تأمل أن تفتح زيارة العاهل السعودي إلى سوريا الأفق مجدداً أمام مواجهة عربية موحّدة للتحديات التي تحيط بقضية العرب المركزية فلسطين، وأمام إستواء العلاقات العربية - العربية على مبادئ الأخوة والتضامن والمصالح المشتركة.

**ثالثاً -** وفي السياق نفسه، تدين الأمانة العامة ما يتعرّض له المسجد الأقصى من إعتداءات من جانب المستوطنين الإسرائيليين، وإجراءات تصعيدية من قبل الحكومة الإسرائيلية. وترى في العدوان والتصعيد ليس فقط إستهدافاً لرمز ديني إسلامي يمثله المسجد الأقصى، بل إستهدافاً شاملاً لمدينة القدس بوصفها على السواء مركز إلتقاء الأديان السماوية كافة وعاصمة دولة فلسطين المستقلة. وتؤكد تضامنها مع الشعب الفلسطيني في نضاله الوطني، وتطالب المجتمع الدولي بوقف إنتهاك إسرائيل للقوانين الدولية والأعراف الإنسانية كافة.

**رابعاً -** وفي مجال آخر، تؤكد الأمانة العامة أنّ الإسراع في تشكيل الحكومة اللبنانية بات اليوم أكثر إلحاحاً من أيّ يوم مضى. وذلك ليس فقط من زاوية أهمية أن تكون للبنان حكومته وسلطته للتعامل مع التطورات والتحديات من حوله، لكن أساساً من زاوية المعالجة الملحة لقضايا الناس في مختلف قطاعاتهم. فكل يوم يمضي من دون حكومة، يضعف كما تدلّ التجربة الملموسة قدرة لبنان على الإستمرار في إحتواء نتائج الأزمة العالمية، حيث نشهد في الآونة الأخيرة إنعكاسات سلبية لهذه الأزمة على عدد من القطاعات الصناعية والإعلامية، تمثّل بعضها في قيام بعض المؤسسات بصرف عاملين لديها.

**خامساً -** ولا تستغرب الأمانة العامة الحملة التي تطاولها من جانب الإعلام السوري الرسمي كما من جانب بعض الأصوات التابعين للسياسة السورية، وقد كان جديداً هذه الحملة إتهام الأمانة العامة بتعويق تشكيل الحكومة وتعطيله. وهي في هذا المجال، تذكر بأنّ تشكيل الحكومة، لا سيما في مرحلة التأليف السابقة، إنّما إصطدم بعقبات وتعقيدات معروفة المصدر الإقليمي سورياً وإيرانياً، ومعروفة المصدر المحلي المتمثّل بفرقاء في الأقلية النيابية. وتأمل على أيّ حال أن يكون هؤلاء جميعاً إستقرّوا أخيراً على وقف التعطيل بدلاً من رمي الحريصين على المؤسسات الدستورية وإنتظامها بالمعروف من سلوكهم هم.

**سادساً -** وتعرب الأمانة العامة عن شديد أسفها لإبعاد عشرات اللبنانيين من دولة الإمارات العربية المتحدة. وترى أنّ الحوار بين دولتي لبنان والإمارات الشقيقتين كفيلاً بالتعرّف على أسباب هذا الإجراء من جهة وبمعالجتها من جهة أخرى.

والأمانة العامة التي تحفظ لدولة الإمارات وقوفها الدائم بجانب لبنان دولةً وشعباً ودعمها للبلد في شتى المجالات لا سيما خلال حرب تموز 2006 وبعدها، تعتبر أنّ مصلحة لبنان ومصلحة أبنائه في الإنتشار، كلّ الإنتشار وليس فقط في الإمارات، مؤتمنة عليهما الدولة اللبنانية، وتؤكد أنّ ممرّ المصلحتين هو حفاظ اللبنانيين على سيادة البلد الذي يقيمون فيه ويعيشون منه، لأنّ العلاقة بين دولتين هي في النهاية علاقة بين سيادتين وشرعيتين.



### بيان الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار 21 تشرين الأول 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:  
**أولاً: في تأليف الحكومة.**

ناقشت الأمانة العامة ما وصلت إليه عملية تأليف الحكومة العتيدة والتي تشكل بعد إنجازها، تسهياً للعبور نحو الدولة والإستقرار.

إنّ كل يوم يمضي من دون حكومة إنما يعرّض الدولة اللبنانية لمزيد من الخسائر في الأمن والإستقرار والإقتصاد والمصدقية ولمزيد من الإنكشاف أمام تعقيدات خطيرة في المنطقة. وإطلاقاً من هذا الواقع توقفت الأمانة العامة لقوى 14 آذار أمام الإيجابيات التي سجلتها الجلسات الحوارية التي أجراها ولا يزال الرئيس المكلف سعد الحريري من أجل التوصل إلى تشكيل حكومة في الوقت القريب، ونوّت الأمانة العامة بالتعاون المطلق الذي تبديه الأكثرية النيابية.

### **ثانياً: في علاقة لبنان بالأسرة الدولية.**

ترحب الأمانة العامة لقوى 14 آذار بانضمام لبنان إلى عضوية مجلس الأمن غير الدائمة وبصفته ممثلاً للمجموعة العربية في هذه الدورة. إن هذا الموقع يتيح للبنان الدفاع عن قضايا وقضايا العرب، لاسيما قضية فلسطين، بصورة أكثر فعالية، كما يتيح له المشاركة عن قرب في نقاش القضايا الدولية الحساسة. بيد أنّ هذه العضوية، وفي الوقت نفسه، تضاعف من مسؤولية لبنان حيال قرارات الأسرة الدولية، لاسيما تلك المتعلقة بسيادته وأمنه، وعلى رأسها القرار 1701 الذي يشكل المظلة الرئيسية لحماية لبنان. إن هذا القرار ما زال يتعرض لإنتهاكات موصوفة من قبل معظم الأطراف المعنية، وفي مقدمها العدو الإسرائيلي، في البرّ والبحر والجوّ، داخل منطقة عمل اليونيفيل كما عند الحدود الدولية؛ وهو ما تشهد عليه تقارير الأمم المتحدة في هذا الشأن. نعتقد أن الأسرة الدولية تنظر اليوم عن كثب إلى ما ستقوله الحكومة اللبنانية العتيدة بشأن القرار 1701، كما نتوقع، ونتوقع معها، أن يكون لممثل الحكومة في إجتماعات مجلس الأمن الموقف الذي يضع سيادة دولته وأمنها فوق أي اعتبار.

### **ثالثاً: في الأحداث الأمنية المتقلبة.**

توقفت الأمانة العامة بقلق شديد أمام الأحداث الأمنية المتقلبة من منطقة إلى أخرى في الأونة الأخيرة. والتي إتخذت صورة إنفلات وتسيّب وأدت إلى قتل مواطنين أبرياء. في مختلف الأحوال فإن اللافت والداعي للعجب هو موقف السلطات المعنية الذي تراوح بين التدخل الخجول بعد فوات الأوان وبين ما يُشبه "التعليق على الحدث"، الأمر الذي حمل كثيراً من المواطنين على إطلاق صرخات الإستغاثة والإستنكار واليأس التي نقلتها وسائل الإعلام بالصوت والصورة. إنّ هذه الأحداث المتلاحقة، فضلاً عن إنعكاساتها الإجتماعية والإقتصادية والنفسية، ترافقت مع تنامي ظاهرة جديدة وشديدة الخطورة، هي "الظاهرة المافيوية". إنّ الدولة اللبنانية مدعوة اليوم لأن تكون دولة بالمقدار الواجب والطبيعي، ولأن تفرض الأمن بقوة القانون لا بالتراضي ... قبل فوات الأوان.



### بيان الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار 28 تشرين الاول 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

**أولاً:** بمناسبة الذكرى العشرين لاتفاق الطائف، الذي أنهى الحرب وقدم صيغة عادلة ومتوازنة للشراكة الوطنية، تؤكد الأمانة العامة لقوى 14 آذار تمسكها الثابت بهذا الاتفاق، نصاً وروحاً ومفاعيل دستورية. وهي تشجب الانتهاكات التي يتعرض لها، مع الدستور بطبيعة الحال، من أي جهة كانت. إن واجب القوى الحريصة على العيش المشترك وسلام لبنان يحتم عليها التزام هذا الاتفاق – الميثاق، قولاً وفعلاً.

**ثانياً:** توقفت الأمانة العامة أمام التطورات على صعيد المسألة الحكومية. وهي إذ تكرر أنّ الأخطار الناجمة عن هذا التأخر كثيرة وكبيرة، فإنها تشدد اليوم على مسؤولية القوى السياسية التي حاولت في الأيام الماضية الإيحاء بعزمها على تسهيل التآليف. وهي تدعو هذه القوى تحديداً الى ترجمة التسهيل، بما يؤدي إلى وضع حدّ للعقد. إن هذا الامر يشكل مسؤولية سياسية ووطنية وأخلاقية تجاه اللبنانيين، جميع اللبنانيين.

**ثالثاً:** تستنكر الأمانة العامة تكرار إطلاق الصواريخ من جنوب لبنان والقصف الإسرائيلي للجنوب على حدٍ سواء. وإذ ترفض أن يكون لبنان صندوق بريد ومنصّة لإطلاق الصواريخ، تعتبر ذلك خرقاً متمادياً للقرار 1701 الذي تتمسك به حمايةً للبنان عامةً والجنوب خاصةً. وتطالب الدولة اللبنانية وقوات "اليونيفيل" بتحمل مسؤولياتها في كشف الفاعلين ومنعهم من تكرار الخروق الخطيرة.

**رابعاً:** تُجدد الأمانة العامة تحذيرها من الأخطار الناجمة عن تمادي إنكشاف لبنان امام التطورات الإقليمية المتسارعة: من فلسطين حيث الدولة العبرية توغل في سياسة تهويد القدس وتوسيع المستوطنات، وحيث التدخل الإقليمي يحول دون انجاز المصالحة الفلسطينية، الى العراق واليمن حيث الإرهاب يستمد قوة من بعض دول الجوار، وصولاً الى الملف النووي الإيراني الذي ما زال مستمراً في المراوغة. إن هذه التطورات الخطيرة ينبغي ان تحفز اللبنانيين على اليقظة والتحصن الداخلي بدلاً من الرقص على إيقاعاتها او انتظار ما ستؤول اليه الامور للتكيف مع نتائجه.





### بيان الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار 4 تشرين الثاني 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

**أولاً:** توقفت الأمانة العامة أمام آخر التطوّرات محلياً وإقليمياً، وتلك المتصلة بموضوع تشكيل الحكومة. وإذ تكرّر التأكيد على ضرورة إنجاز التآليف بأسرع وقت من أجل سلامة لبنان وإنتظام مؤسساته الدستورية، وإذ تعتبر أنّ الإنفتاح الذي أبداه الرئيس المكلف على الجميع يستدعي تمكينه من إطلاق الحكومة، تؤكّد أنها باشرت تقويم المرحلة اللبنانية الراهنة والمقبلة في سبيل بلورة آفاق نضال الحركة الإستقلالية، وهي ستواصل هذا التقويم في إجتماعاتها اللاحقة.

**ثانياً:** تستنكر الأمانة العامة الحملة التي يتعرّض لها البطريرك مار نصرالله بطرس صفير على خلفيّة المواقف التي يدلي بها والتي تعكس الرؤية الوطنية والإخلاقية. وإذ تؤكّد أنّ مواقفه والكنيسة إنما تعبّر عن ثوابتهما في الإستقلال والسيادة وقيام الدولة، تعتبر أنّ هذا الموقع يمثل ضمير لبنان عبر كلّ المحطّات التاريخية وتتضامن معه بحزم.

**ثالثاً:** توقفت الأمانة العامة أمام التقرير الدولي حول القرار 1701 الصادر عن أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون الذي تضمّن تحذيراً واضحاً من أن قوات اليونيفيل لن تكون قادرة في ظلّ الإنتهاكات المتكررة للقرار من جانب العدو الإسرائيلي وجميع الأطراف الأخرى على تثبيت وقف دائم لإطلاق النار.

إن الأمانة العامة إذ تدعو إلى الإلتزام الكامل بالقرار وبتنفيذ بنوده تؤكّد على ما ورد في تقرير الأمين العام لجهة تشديده على إستراتيجية دفاعية للبنان تحصر السلاح في إطار الدولة اللبنانية.

**رابعاً:** في ظلّ التشكيك والحملة الإعلامية من الخارج والداخل التي تستهدف قوى 14 آذار عموماً والقوات اللبنانية خصوصاً يأتي إنتصار المنظمات الطلابية في الجامعة اليسوعية ليؤكد مجدداً تمسك اللبنانيين من جبل إلى جبل بالقيم التي إنطلقت منها ثورة الأرز.

بالمناسبة، تتوجّه الأمانة العامة إلى طّلاب لبنان وشبابه بأحرّ التهاني وتدعوهم إلى الإستمرار في النضال من أجل تثبيت دولة الإستقلال بعد أن ساهموا في تحقيق الإستقلال الثاني من خلال إنتفاضة عام 2005 وفاءً لدم شهداء لبنان.



### بيان الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار 12 تشرين الثاني 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعاً إستثنائياً وأصدرت البيان التالي:

**أولاً:** تتوجّه الأمانة العامة إلى اللبنانيين بالتهنئة لتشكيل الحكومة أخيراً، منطلقةً في ذلك من أنّ قيام مؤسسة القرار الدستورية يطلقُ عجلة مؤسسات النظام الجمهوري الديموقراطي البرلماني الذي كرسه إتفاق الطائف ويقطع الطريق تالياً على الفراغ ويمكّن الدولة من الإضطلاع بمهامها ومسؤولياتها كاملةً. ولا يفوت الأمانة العامة في هذا السياق التأكيد على المعنى الوطني الكبير لوجود الرئيس سعد رفيق الحريري على رأس الحكومة، والذي هو في حدّ ذاته إنتصار لحركة الإستقلال اللبناني وترجمة لنتائج الإنتخابات في 7 حزيران الماضي. وتؤكد تصميمها على دعمه في المرحلة السياسية المقبلة.

**ثانياً:** وإذ توقفت الأمانة العامة أمام الإعلان المتكرّر من جانب فخامة رئيس الجمهورية عن عزمه على دعوة طاولة الحوار إلى الإنعقاد مجدّداً بعد إستتباب الشأن الحكومي، ترى الأمانة العامة أن بدأً رئيسياً يفرض نفسه في إطار الحوار هو حماية السلم الأهلي والعيش المشترك كما تحثُّ على الإسراع في حسم بند الإستراتيجية الدفاعية للدولة.

**ثالثاً:** إن الأمانة العامة تعاهد اللبنانيين مجدّداً على أنها ستواصل الإلتزام بمبادئ ثورة الأرز وفي مقدمتها الشراكة الإسلامية – المسيحية.



### بيان الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار 18 تشرين الثاني 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

**أولاً:** ناقشت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار الوضع العام في البلاد، في ضوء تشكيل الحكومة الجديدة وما ينتظرها من مهماتٍ على الصعيد الوطني والتزاماتٍ حيال المجتمع الدولي. وفي هذا الإطار تشدد الأمانة العامة على ما يلي:

- إن المعنى الأساسي لقيام الحكومة، بعد كل ما جرى من ضغوط وتهويل على مدى خمسة أشهر، هو تراجع خطة التعطيل والشلل الدستوري، بقواها الداخلية والخارجية، أمام ثبات القوى الاستقلالية اللبنانية، ممثلةً برئيس الأكتريية النيابية، وأمام مواقف الدول الصديقة المؤيدة لسيادة لبنان وقيام دولته. ولئن كان هذا التراجع غير ناجز وغير نهائي- وهو كذلك على الأرجح- فإنه يدعو قوى الرابع عشر من آذار والأكتريية النيابية والرأي العام الاستقلالي إلى مزيد من اليقظة والتماسك ووضوح الرؤية المستقبلية.
- إن ما قدمته قوى الرابع عشر من آذار في سبيل قيام الحكومة الدستورية وإنظام عمل المؤسسات إنما كان انسجاماً مع شعارها الذي خاضت الإنتخابات النيابية الأخيرة على اساسه وهو "العبور إلى الدولة"، دولة القانون والمؤسسات. ولذلك فإنها ستراقب عمل الحكومة الائتلافية وتحاسبها بكل الوسائل الديموقراطية وفقاً لإنسجامها مع موجبات هذا الشعار. وذلك من خلال المعايير التالية:

◀ التزام الحكومة، من موقعها الدستوري، تطبيق اتفاق الطائف نصّاً وروحاً، دون الدخول في متاهات جانبية او الخضوع لإبتزازات فنوية.

◀ التزام الحكومة بسيادة الدولة على جميع اراضيها والمقيمين، ومرجعيتها الحصرية في كل ما يتعلّق بالشأن العام.

◀ التزام الحكومة قرارات الشرعية الدولية، لاسيما تلك المتعلقة بسيادة لبنان وإستقلاليته وسلامة حدوده، وفي مقدمها القرار 1701 الذي يرتكز بدوره على إتفاق الطائف والقرارات ذات الصلة، والقرار 1757 الخاص بإنشاء المحكمة الخاصة بلبنان.

◀ تعاونها الوثيق مع المجموعة العربية، لاسيما في ما يتعلّق بنظام المصلحة العربية المشتركة وعملية السلام في المنطقة.

◀ إعتدال السياسات الرشيدة والناجعة في معالجة المشكلات الاقتصادية والمالية والإجتماعية القائمة.

**ثانياً:** عشية دعوة طاولة الحوار الى الإنعقاد، بعد استقرار الوضع الحكومي، تشدد الأمانة على أن تبقى "الإستراتيجية الدفاعية للدولة"، ببعديها: الدفاع عن الأراضي اللبنانية وحماية السلم الأهلي والعيش المشترك – أن يبقى بنداً وحيداً على هذه الطاولة، مع الإسراع في بتّ هذه القضية، من دون تسرّع بطبيعة الحال، وبما لا يناقض إلّتزام لبنان القرار الدولي 1701. وبالمناسبة ترى الأمانة العامة أن الحكومة مدعوة الى ان تضع على سكة التنفيذ مقررات طاولة الحوار السابقة المتعلقة بالسلاح الفلسطيني خارج المخيمات وترسيم الحدود بين لبنان وسوريا.

**ثالثاً:** تحيي الأمانة العامة الإنجاز الذي حققته الحركة النقابية، بقواها الإستقلالية والمستقلة، في الإنتخابات الأخيرة للمحامين وأطباء الأسنان. كما تحيي الإنتصار الذي حققه طلاب 14 آذار في الجامعة الأميركية بعد الإنتصار في الجامعة اليسوعية. وتعتبر أن هذه الإنتصارات النقابية والطلابية بقدر ما تؤشّر إلى حيوية المجتمع المدني، إنّما تشكّل رداً ساحقاً على كل الذين يتناوبون على نعي حركة 14 آذار. وتؤكّد أن 14 آذار حركة شعبٍ يناضل ديمقراطياً وسلمياً من أجل تحقيق الأهداف التي إنطلقت "ثورة الأرز" من أجلها.

**رابعاً:** بمناسبة عيد الإستقلال، تتوجه الأمانة العامة بالتهنئة لجميع اللبنانيين، وتعاهدهم على المضي في تحمّل المسؤوليات الملقاة على عاتقها وفاءً لمبادئ ثورة الأرز الإستقلالية، وعلى مواصلة العمل لتحسين هذا الإستقلال بالشراكة الاسلامية – المسيحية. وإذ يتوافق هذا العيد مع الذكرى السنوية الثالثة لشهيد الإستقلال والحرية بيار أمين الجميل، فإن الأمانة العامة تدعو جميع المحبين والأحرار من اللبنانيين إلى المشاركة في إحياء الذكرى.



### بيان الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار 25 تشرين الثاني 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:

**أولاً:** ناقشت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار الأوضاع السياسية في البلاد، لاسيما بخصوص البيان الوزاري العنيد، الذي تأمل ان يلبّي حاجة اللبنانيين، كلّ اللبنانيين إلى إستقرار مؤسسات الدولة وتفعيلها على كامل الأراضي اللبنانية، بعد فترة طويلة من القلق والتعطيل والمراوحة.

**ثانياً:** نُطرح في هذا الوقت، وتحت عنوان مرجعية اتفاق الطائف، موضوعات شديدة الحساسية، على أهميتها، من مثل الدعوة إلى تشكيل "الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية" بصورة عاجلة. إن هذه الدعوة، في شكلها ومضمونها وتوقيتها، تثير بعض التساؤلات المشروعة:

- كيف يمكن التوفيق بين هذه الدعوة، وبين ما نراه اليوم من خلل في التوازن الوطني بفعل السلاح الذي يجعل البعض يوغل في بناء كيانيته الخاصة، سياسياً وجغرافياً وأمنياً ومالياً وثقافياً؟! هل يجوز طرح هذه القضية بطريقة تستعيد أسلوب "التخويف" الذي اعتمده النظام الأمني في أيامه؟! ألم يكن مفهوماً، من خلال مناقشات إجتماع الطائف وتصريحات القيادات الوطنية، الروحية والسياسية، أن ولوج هذا الموضوع زهناً بتهدئة الخواطر وتوفر الاستقرار العام لئلا يؤدي إلى ما يخالف غايته الإصلاحية؟! أخيراً هل يجوز المسارعة إلى الخوض في هذا الموضوع بينما تعاني الدولة من نقص فادح في سيادتها وإستقرار مؤسساتها؟!!

لقد رفعت قوى الرابع عشر من آذار، في مؤتمرها الأخير والوثيقة الصادرة عنه، شعار "العبرور إلى الدولة" على اساس إتفاق الطائف. والدولة في مفهومنا هي "دولة العيش المشترك" التي يجب ان تكون سيّدة في المقام الأول، ومفتحة على التطوّر الأمن نحو صيغة الدولة المدنية الحديثة والديموقراطية. تلك أمورٌ بديهية في عقيدتنا الوطنية وبرنامجنا. ولكن عملية الإصلاح، استناداً إلى إتفاق الطائف وفلسفته، تتطلب من جميع الأطراف أن يقاربوها وهم على "درجة عالية من الفضيلة الوطنية"، بحسب تعبير المؤرخ اللبناني الكبير كمال الصليبي في حديثٍ له عن إتفاق الطائف.

**ثالثاً:** في شأن هيئة الحوار الوطني المُزمع انعقادها قريباً، بحسب تصريح فخامة رئيس الجمهورية، تُكرر الأمانة العامة تشديدها على ان تكون "الإستراتيجية الدفاعية للدولة" موضوعاً وحيداً للنقاش، لئلا تصبح طاولة الحوار مسرحاً لاستدراج عروض شتى وذريعة لتهميش دور المؤسسات الدستورية الأساسية.

**رابعاً:** في إطار عملها على توثيق التضامن الإسلامي-المسيحي داخل الحركة الإستقلالية، وعلى توثيق الصلة مع الرأي العام الإستقلالي، تدارست الأمانة العامة عدة مبادرات في هذا الصدد، وكلفت لجنة منها الإعداد لخلوة عمل حول "اتفاق الطائف"، لاسيما في هذه الفترة التي كثرَ الحديث فيها عن تعديل بعض البنود الدستورية.

**خامساً:** تؤكد الأمانة العامة على أهمية الإنتصار الذي حقّقه طلاب 14 آذار في جامعة سيدة اللويزة وتهنئهم إذ يكمل سلسلة الإنتصارات الطالبيّة والنقابية المتحققة.

**سادساً:** بمناسبة عيد الأضحى المبارك تتقدّم الأمانة العامة من جميع اللبنانيين بالتهنئة، وتسالُ الله أن يعيده عليهم بمزيد من الإستقلال والسيادة والإستقرار والإزدهار. كذلك، وبمناسبة الذكرى العشرين لإستشهاد الرئيس رنيه معوّض على طريق الوحدة الوطنية والإستقلال، تدعو الأمانة العامة الجميع إلى المشاركة في إحياء ذكراه العطرة.



### بيان الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار 2 كانون الأول 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي:  
ناقشت الأمانة العامة نقطتين على جدول أعمالها : البيان الوزاري للحكومة الجديدة، والوثيقة السياسية الأخيرة لحزب الله.

#### أولاً: في البيان الوزاري.

رأى المجتمعون أن البيان الوزاري في صيغته الأخيرة إنما يعكس مجمل التسويات التي واكبت تشكيل "حكومة التسوية" الحالية، لاسيما في الشق السياسي منه. وإذا كان هذا الشق لم يوافق المأمول، من وجهة نظر قوى الرابع عشر من آذار – وهوما عبّرت عنه التحفظات المعلنة عن دور "المقاومة" كما ورد في صيغة البيان – إلا أنه (أي البيان) سجّل "رَبط نزاع" يعبر عن الخلاف بين اللبنانيين حول هذه المسألة، كما شدّد على "وحدة الدولة وسلطانها ومرجعيتها الحصرية في كل القضايا المتصلة بالسياسة العامة للبلاد" بالإضافة إلى تأكيده "إلتزام الدولة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 بمندرجاته كلها". هذا وتعوّل قوى الرابع عشر من آذار على رئيس الحكومة ووزراء الأكثرية في الدفاع عن مشروع الدولة السيّدة المستقلة، كما وتأمّل أن تحقق الحكومة إنجازات ملموسة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، لا سيما في ما يتعلّق باحتياجات المواطنين الأساسية.

#### ثانياً: في الوثيقة السياسية لحزب الله.

في قراءة أولية لهذه الوثيقة تسجل الأمانة العامة بعض الملاحظات والتحفظات الأساسية وهي في قراءتها تستند إلى منطلقاتها وأهدافها المحددة في الوثيقة التأسيسية لحركة 14 آذار الصادرة عن مؤتمر النيال 14 آذار 2008.

1. في قضية الدفاع عن الوطن ضد الإحتلال والإعتداءات الخارجية، أناطت وثيقة حزب الله هذه المهمة بالمقاومة الإسلامية في لبنان، وجعلت من الدولة والجيش والشعب ظهيراً لها بمقدار ما يجمعون عليها. وفي هذه المعادلة إستهتار بجدارة اللبنانيين وأهليتهم، إذ تُصنّفهم فريقين : فريق جدير بالدفاع عن الوطن، وفريق لا يستحق هذا الشرف وعاجزٌ عن حماية نفسه، فليس عليه والحالة هذه سوى تأييد الفئة الوطنية من موقع التبعية، أما الجيش الوطني فلا مهمة له سوى حماية الخطوط الخلفية للمقاومة، تحت عنوان تأمين الإستقرار الداخلي!
2. وفي هذه القضية تناقض وثيقة حزب الله إتفاق الطائف الذي يُنيط بالدولة مهمة التحرير، ولا يُشير من قريب أو بعيد إلى مقاومة مستقلة عن قرار الدولة ومرجعيتها، كما أنها تُضرّ بالمصلحة العليا للدولة حين ترفض قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.
3. وفي مقاربة وثيقة حزب الله لقضايا الكيان والدولة والنظام، لم تكرّر فقط رفض الإعتراف بمرجعية إتفاق الطائف ميثاقاً ودستوراً، لكنّها جعلت الوطن معلقاً على شروط والدولة مشروعاً موجلاً بشروط أخرى، وذهبت إلى حدّ جعل الدستور نفسه معلقاً تحت عنوان "الديموقراطية التوافقية" بديلاً من "الديموقراطية البرلمانية".
4. وإذ ترفض الوثيقة خيار التسوية السياسية في المنطقة، جُملة وتفصيلاً ومن حيث المبدأ، فإنها لا ترفض فقط مبادرة السلام العربية المجمع عليها في قمتي بيروت (2002) والرياض (2007) وسائر الإجتماعات العربية لاحقاً، بل تقف أيضاً وخصوصاً في وجه "نظام المصلحة العربية" الذي لا يحقّ لغير العرب تحديده، لاسيما حين تجعل الوثيقة من "إيران ولاية الفقيه" المرجعية الأساسية لمشروعها.
5. إن الإطار الفكري - السياسي للوثيقة يستعيد بإصرار عجيب أطروحة "الحرب الباردة" التي إختبرناها جيداً، مع تغيير طفيف ببعض المفردات، ومع إستبدال إيران بالإتحاد السوفياتي السابق. أما في التفاصيل الأخرى، داخلياً وخارجياً، فلم تأتِ الوثيقة بجديد، كما رُوّج لها، بل أتت بالمزيد من الشيء نفسه.

#### ثالثاً:

وتتوجّه الأمانة العامة بالتهنئة إلى صيادلة لبنان بالانتخابات نقاباتهم قبل أيام، والتي أسفرت عن إنتصار 14 آذار ما يستكمل سلسلة الإنتصارات النقابية والجامعية للحركة الإستقلالية.

#### رابعاً:

تعلم الأمانة العامة تضامنها مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة عموماً وإمارة دبي خصوصاً في وجه الحملة الإعلامية المتعددة المصادر التي تتعرّض لها هذه الأيام بهدف زعزعة إستقرارها الإقتصادي وتعتبر الأمانة العامة أن وقوف اللبنانيين بجانب دولة الإمارات إنما هو فعلٌ وفاءٍ لما قدّمته وتقدّمه إلى لبنان من دعمٍ في كافة المجالات.



### بيان الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار 23 كانون الأول 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت في نهايته البيان الآتي:

أولاً- تتوجّه الأمانة العامة إلى سائر اللبنانيين بالتهنئة بمناسبة الأعياد المجيدة سائلةً الله أن يعيدها في السنة المقبلة ولبنان في إستقرار وإزدهار وخير.

ثانياً- إن الزيارة التي قام بها رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، الى سوريا بعد كل هذه السنوات من الجفاء والخلافات بين البلدين لم تكن خطوة سهلة، فقد تطلبت من كل لبناني، ومن الرئيس الحريري خصوصاً، الكثير من الشجاعة لتجاوز المرارة وتجاوز الذات، إن على الصعيد الشخصي أو على الصعيد الوطني.

إن هذه الزيارة تشكل اختباراً حقيقياً وفرصة قد لا تتكرر لانتهاء صراع مستمر منذ ما قبل منتصف القرن الماضي. وهذا الاختبار جعله اللبنانيون ممكناً بسبب تمسكهم منذ لحظة 14 آذار 2005 وحتى اليوم مروراً بالانتخابات الأخيرة في 7 حزيران 2009 بشعار "لبنان أولاً".

فريئس الحكومة زار سوريا باسم كل لبنان، متسلحاً بمضمون "لبنان أولاً"، كما أكد على ذلك في مؤتمره الصحفي الذي عقده على أرض لبنانية في العاصمة السورية.

ثالثاً- إن مسؤولية استكمال هذه الخطوة توصلأ، كما قال رئيس مجلس النواب، الى "اتفاق سلام بين لبنان وسوريا"، هي اليوم، بعد هذه الزيارة، مسؤولية سوريا بالدرجة الأولى:

- في إنهاء المسائل العالقة بين البلدين من إنهاء ملف المعتقلين والمفقودين في سورية وترسيم الحدود، وإنهاء السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وإعادة النظر بالمجلس الأعلى اللبناني - السوري.....
- في احترام سيادة لبنان وحصر العلاقات بين البلدين في إطار المؤسسات الدستورية بما يكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- في وضع العلاقة بين البلدين في إطار الشرعيتين العربية والدولية، وذلك حماية لسلامة العلاقة.

رابعاً- وترى الأمانة العامة أن السعي المنفرد لوزير الخارجية إلى إلغاء القرار 1559 هو تجاوز لصلاحياته، وهو مرفوض لأنه يندرج في سياق إستهداف قرارات دولية أخرى بما فيها قرار إنشاء المحكمة الدولية.

خامساً- تسجّل الأمانة العامة المفارقة بين توجيه وزير خارجية إيران الدعوة إلى البطريرك مار نصرالله بطرس صفير لزيارة طهران من جهة وبين مواظبة بعض التخوينيين من حلفاء الوزير الإيراني على رمي كل من يُعلن موقفاً مخالفاً لهم في موضوع السلاح بتهمة "الإرتزاق" من جهة ثانية.



### بيان الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار 30 كانون الأول 2009

عقدت الأمانة العامة لقوى الرابع عشر من آذار إجتماعها الدوري وأصدرت البيان التالي :  
أولاً: على عتبة السنة الجديدة، وفي إطار المراجعات التي تُجريها الأمانة العامة لقوى 14 آذار منذ مدة، توقفت أمام أربعة عناوين أساسية ميّزت السنة الماضية على الصعيد اللبناني :

1. مع بداية السنة، نجح اللبنانيون، دولةً وقوىً سياسية، في تجاوز إمتحان "حرب غزّة" وتحييد لبنان، بفضل وعيهم وتمسكهم بالقرار الدولي 1701 الذي أثبت فعاليته في أصعب الظروف، كما أثبت قدرته على الصمود خلال السنة ذاتها أمام الانتهاكات الخارجية والداخلية على السواء.
2. لعلّ الحدث الأبرز، من منظور الحركة الإستقلالية، هو تمكّن الرأي العام اللبناني من حسم المعركة الإنتخابية في 7 حزيران الماضي لصالح خيار الدولة والسيادة، عبر صناديق الاقتراع، متجاوزاً بوعيه وصلابته كل الضغوط المادية والمعنوية التي إكتنفت تلك الإنتخابات. ولئن كانت التعقيدات المعلومة وقوى الأمر الواقع قد حالت دون الترجمة الكاملة لخيار الأكثرية اللبنانية في تشكيلة الحكومة الجديدة وبيانها الوزاري، إلا أن ذلك لن يثني الرأي العام الإستقلالي عن تصميمه على العبور إلى الدولة.
3. إلى ذلك استطاع التضامن المسيحي-الإسلامي - وهو ركيزة الإستقلال الأساسية - أن يحافظ على قاعدته الصلبة، رغم التشوّش والإرتباك اللذين أصابا صفوف لقاء الرابع عشر من آذار، على خلفية أحداث 7 أيار 2008 وما تلاها من مداخلات خارجية.
4. وتوقفت الأمانة العامة أخيراً، في سياق هذه المراجعة، أمام الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري إلى سوريا، بعد نيل حكومته الثقة، فرأت فيها مرةً أخرى خطوةً شجاعة على طريق الاستقرار، لاسيما وأنها تمّت - كما صرّح رئيس الحكومة من مقر سفارتنا في دمشق - ب"مضمون لبنان أولاً".

تؤكد الأمانة العامة أن العلاقات اللبنانية - السورية يجب أن تبنى على أساس مصالح الشعبين والدولتين المستقلتين والثقة المتبادلة بعيداً عن منطق تسجيل النقاط.

ثانياً: إستغربت الأمانة العامة التهديدات غير المبطّنة والنصائح المتوتّرة التي أرسلها الأمين العام لحزب الله إلى المسيحيين والمسيحيين في خطابه الأخير بمناسبة العاشر من محرّم. لقد أخطأ السيد نصرالله الأسلوب والمضمون والعنوان، كما وقع في تناقضات فاقعة. فهو إذ يدعو إلى تهدئة و "هدنة"، رأيناها يُمعن في نبش قبور الماضي واستحضار عناوين لم تعد ذات موضوع وهو إذ يتظاهر بالهيمنة والإقتدار، رأيناها يضع نفسه في زاوية المستهدّف المستفرد وهو إذ لم يستطع إخفاء قلقه من أخطار خارجية على الأرجح، رأيناها يستدرج مواجهات داخلية من هنا وهناك. إننا ندعو السيد وحزبه إلى تبصّر هادئ، وإلى نُصح نفسه أولاً، بأن نكون جميعاً في كنف دولة سيّدة هي وحدها التي توفّر الأمان والإطمئنان لجميعنا، بدلاً من تكرار تجارب عبثية سبقه كثيرون إليها من دون فائدة.

ثالثاً: توفّق المجتمعون بقلق شديد امام التفجير الذي حدث في مقرّ لحركة "حماس"، كائن في المربّع الأمني لحزب الله في الضاحية الجنوبية ومستغرب وجوده في هذه المنطقة خارج المخيمات. أيّ ما كانت أسباب وخلفيات هذا الحادث، فإنه يطرح علامات استفهام كبرى في وجه أكثر من جهةٍ معنيّة:

- في وجه الدولة أولاً، بأجهزتها ووزاراتها المعنيّة لسؤالها في تقديم تفسير واضح لما حدث هو من حق الرأي العام عليها.
- في وجه حزب الله ثانياً، لسؤاله عن التناقض بين إستدعائه الدولة إلى الضاحية الجنوبية، تحت شعار "النظام من الإيمان"، وبين منعه الدولة من ممارسة واجبها وحققها السيادي إلا بعد مرور 19 ساعة على الحادث وبعد العبث بـ "مسرح الجريمة".

إننا نضع هذه الأسئلة برسم جميع المعنيين بالموضوع ونتوجّه بالتعزية بالضححايا في هذه الحادثة.

رابعاً: أخيراً نتوجّه الأمانة العامة لقوى 14 آذار بتهنئة جميع اللبنانيين بالأعياد المجيدة، على أمل أن تكون السنة المقبلة أكثر أماناً واستقراراً لشعب يستحق الحياة في دولة حرة سيّدة مستقلة، وتعاهدهم على مواصلة النضال الإستقلالي ومواجهة كلّ التحديات بالإستناد إلى التضامن المسيحي - الإسلامي الذي صنع الإستقلال.